

«الأخبار» تنشره على سؤال للنائب حمود الخضير

الحربي: إستراتيجية واضحة لمواجهة مظاهر الفساد المالي والإداري بتنظيم استغلال المرافق ووضع لائحة مالية للاستخدام

إصدار تعاميم تهدف الى حسن إدارة الشؤون والأموال العامة وتحقيق النزاهة والالتزام بإخطار القطاع المالي بطلبات تمديد العقود واستيفاء كل بياناتها

سلطان العبدان

قال وزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي ان وزارة التربية اتخذت لنفسها استراتيجية واضحة لمواجهة ومنع كل مظاهر الفساد المالي والإداري من خلال القيام بالعديد من الاجراءات لتذلل.

وأضاف الوزير د.الحربي، في سؤال النائب د.حمود الخضير، حصلت «الأخبار» على نسخة منه، ان وزارة التربية اصدرت القرار الوزاري رقم 79 لسنة 2003 في شأن استغلال مرافق الوزارة ومقولاتها من قبل الغير، وقد حدد هذا القرار الجهات التي يجوز لها طلب استخدام مرافق الوزارة ومقولاتها - من باب الشفافية - منعا لتدخل الاهواء الشخصية في هذا الشأن.

عدد تعاميم تهدف الى حسن ادارة الشؤون والأموال العامة وتحقيق النزاهة والشفافية والمساءلة، ومن ذلك التعميم رقم 50 لسنة 2013 بشأن ضرورة الالتزام بإخطار القطاع المالي بطلبات تمديد العقود واستيفاء كل بياناتها قبل تاريخ انتهاء العقد بمدة كافية لا تقل عن ستة اشهر حتى يتسنى للقطاع المالي دراسة جميع الطلبات واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاهها، وكذلك التعميم رقم 53 لسنة 2013 بشأن ملاحظات ديوان المحاسبة على اجراءات تمديد بعض العقود، والتأكيد على عدم تكليف الشركات المتعاقدة بأي أعمال تتعلق بالتمديد قبل الحصول على موافقة الجهات الرقابية، وكذلك التعميم رقم 14 لسنة 2015 بشأن ان يتم طرح مناقصات جديدة لجميع العقود المنتهية قبل نهاية العقود الموعد المحدد لبداية التنفيذ، وألا يتم اصدار امر تغييرى الابعاد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المنمطة في لجنة المناقصات المركزية (الجهاز المركزي للمناقصات العامة حاليا) وديوان المحاسبة، وكذلك التعميم رقم 2 لسنة 2016 بشأن الالتزام بأحكام القانون والموايد والجراءات المحددة خلال المناقصات العامة بإحالة وثائق العطاءات المقبولة للمناقصات للدراسة وتقديم التوصية اللازمة بشأنها خلال ثلاثين يوما مع ضرورة التقيد قبل طرح مناقصات توريد الاضافات أو مقاولات الاعمال والخدمات بوضع مواصفات تفصيلية دقيقة عن كل صنف أو عمل.

وبشأن التعديلات والإجراءات التي تكفل تحقيق النزاهة والشفافية، قال الوزير: عملت الوزارة على اصدار القرارات التنظيمية والقرارات التنفيذية التي تكفل تعزيز مبدأ الشفافية، ومن ذلك اصدار القرارات التي تنظم الاعلان والتقديم لشغل الوظائف الاشرافية ومنها القرار رقم 201 لسنة 2015 ثم القرار رقم 157 لسنة 2016، حيث تم تحديد سميات الوظائف الاشرافية ووضع نظام محكم للاعلان عن الشواغر بما يرمي الى تحقيق عنصر كافي لا تقل عن ستة اشهر حتى يتسنى للقطاع المالي دراسة جميع الطلبات المقررة لكل منها واختيار الاصلح وفقا لمعايير النزاهة والعدالة، وفي السياق ذاته ايضا وتحقيقا للشفافية امام موظفي الوزارة فيما يخص اعمال رفق مستواهم الوظيفي فقد اصدرت الوزارة القرار رقم 157/2017 بشأن مواعيد وزارة التربية بين اعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية. كما قامت الوزارة بإنشاء موقع الكتروني يتضمن اخبار الوزارة واهدافها والهيكل التنظيمي لها و دليل هواتف كل القطاعات بالوزارة، كما تضمن هذا الموقع بيان توقيات الدوام الرسمي لجميع المراحل التعليمية بالوزارة و دليل للمعاملات مع قطاع التعليم العام وقطاع التعليم الخاص والنوعي، وكذا تعليم الكبار ومحو الامية، الموقع متاح للجميع ويمكن من خلاله الاطلاع على الهيكل التنظيمي الكامل للوزارة مع سبل التواصل مع كل القطاعات المختلفة.

وفي ذات سياق العمل على تحقيق مبدأ النزاهة والشفافية، تقوم الوزارة بإلزام كل موظف يحصل الى مستوى وظيفي معين بتقديم اقرار بما في ذمته المالية بشكل سنوي للوقوف على مدى ما يطرأ عليه من تغير غير معقول في مستواه المالي.

كما عملت الوزارة على انشاء ما يسمى بالشيك الواحد من خلال توافر



د.سعود الحربي

صالات للمراجعين لانجاز الاعمال دون مشقة توفيراً للوقت والجهد والمال.

وفيما يتصل باجراءات ترشيد الانفاق المالي وضبط اوجه صرف المال العام، أوضح الحربي ان الوزارة اصدرت عدة قرارات وزارية متعاقبة بشأن ضوابط صرف المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة، وتحديد قيمة المكافأة المالية للمكرمين في اليوم العالمي للمعلم والمدارس المتميزة بالقرار رقم 156 لسنة 2014.

كما نظمت الوزارة تشكيل اللجنة الدائمة للإشراف على مشروع الصندوق الخيري لتعليم الطلاب المحتاجين بالمدارس الخاصة بوزارة التربية وذلك للظفر في طلبات تشكيل اللجان وفرق العمل.

وبشأن اجراءات التوعية بإخطار الفساد والوقاية منه، أكد الوزير حرص وزارة التربية على توعية وتثقيف الطلاب بمسائى ظاهرة الفساد وآثارها السلبية على المجتمع وانعكاساتها الخطيرة ومراجعة المناهج وتطويرها وتضمينها ما يعزز تلك القيم والمبادئ والمثل، كما انه يتم العمل على اشراك الطلاب في التعرف على اساليب مكافحة الفساد من خلال التوعية المدرسية، وتضمن المناهج الدراسية موضوعات تتعلق بحقوق وواجبات المواطن، وتفعيل مفاهيم الكشف عن الظواهر السلبية والإبلاغ عنها الى الجهات المختصة.

كما تعمل وزارة التربية على عقد دورات تدريبية عن طريق الوزارة - خاصة

لشغلي الوظائف الاشرافية والتي لها عمل مباشر مع الجمهور وذلك لتوضيح مظاهر الفساد والبيات ومواجهته، وضرورة ملاحقة الفاسدين وصولاً لتطهير الجهاز الإداري للدولة بشكل عام، وتوقيع العقوبات المناسبة على المخالفين تحقيقاً للردع الخاص والعام.

وفيما يتعلق باجراءات الرقابة الفعالة والتنسيق مع الجهات الرقابية لمكافحة الفساد، قال الحربي: ان وزارة التربية قامت بإنشاء مكتب خدمة المواطن والحقت تبعيته لمكتب وزير التربية مباشرة، ولا شك ان تطوير اداء الجهاز الحكومي ينبغي ان يكون على رأس الأولويات التي تحقق معدلات تنمية عالية، حيث يقوم بتسهيل وخدمة وانجاز المعاملات الخاصة بالمواطنين وغيرهم من المقيمين من تلقى شكوى كل منهم وتوجيهها الى الجهة أو القطاع المختص لفحصها والرد عليها، فضلا عن ذلك فقد عملت الوزارة على انشاء ما يسمى بالشيك الواحد من خلال توفير صالات للمراجعين لانجاز المعاملات دون مشقة.

وتابع: في السياق ذاته، فقد صدر القرار الوزاري رقم 130/2017 بشأن انشاء مكتب التفتيش والتدقيق، وتم جعل تبعيته لمكتب الوزير مباشرة، ثم صدر القرار الوزاري رقم 17/2019 برفع مستوى المكتب.

كما اصدرت الوزارة القرار رقم 136 لسنة 2014 بشأن تشكيل اللجان الدائمة للتنسيق بين الادارات المركزية ومخيلاتها في المناطق التعليمية، والقرار رقم 79 لسنة 2013 بشأن تشكيل اللجنة الدائمة لمعادلة الشهادات الدراسية، وكذلك القرارات الوزارية التي تنظم معادلة الشهادات الصادرة من دولة اجنبية خارج الكويت لتكون وفق ضوابط محددة سلفاً منعا لتدخل الاقراء والقرارات

المطلوب، ولما كانت العديد من مؤسسات التعليم العالي كوزارة التعليم العالي وجهات الابتعاث التابعة للمؤسسات الفبطية والاقتصادية اضافة الى وزارات الدولة المختلفة قد عملت على توفير فرص التعليم الجامعي لابنائنا الطلبة وموظفي الدولة بمختلف درجاتهم الوظيفية، ولما كانت جودة التعليم والمستوى الأكاديمي للمعاهد والكليات والجامعات التي يتم انفاذ الطلبة إليها لمواصلة تحصيلهم العلمي فيها من ضرورات التعليم المميز وفق المعايير العالمية، ولما كان مبدأ تكافؤ الفرص قدراً بالاحترام والالتزام

احالتها للجهات الرقابية للتأكد من سلامتها ووفقاً مع احكام القانون والقواعد المعمول بها.

وزاد: على صعيد آخر وحفاظاً على سير العملية التعليمية واعطاء كل ذي حق حقه، فقد اصدرت الوزارة القرار الوزاري رقم 21 لسنة 2018 بشأن مخالقات لائحة الامتحانات والذي بمقتضى ما تضمنه من احكام واجراءات فقد تصدت الوزارة لظاهرة الغش التي كانت قد بدأت تستشري بين اوساط الطلاب باعتبار ان ظاهرة الغش هي احد اوجه ومظاهر الفساد بين اوساط الطلاب.

وأضاف الحربي ان الوزارة اصدرت عددا من قرارات تشكيل بعض اللجان ذات اختصاصات معينة تهدف في مجملها الى تحقيق الرقابة والمتابعة وكشف اي فساد مالي او اداري، ومن ذلك تشكيل اللجنة الدائمة لدراسة ملاحظات ديوان المحاسبة والرد عليها والعمل على تلافيها مستقبلاً، وتشكيل اللجنة الدائمة للتحقيق في المخالفات التي يرصدها ديوان المحاسبة وتشكيل لجنة دائمة للقيام بالإشراف والمراجعة الدورية على النواحي المالية والمحاسبية للصندوق المالي والمقصف المدرسي بجميع مدارس وزارة التربية والمناطق التعليمية.

وبين ان الوزارة تقوم بتفعيل المساءلة القانونية عن كل المخالفات التي تقع من الموظفين سواء كانت مخالقات مالية أو ادارية، ومعاقبة من ثبتت مسؤوليته عن المخالفات بالقرارات المقررة بالرسوم بنظام الخدمة المدنية والتي تشملها تحقيق الردع مع ديوان المحاسبة بشأن المخالفات المالية التي يقوم الديوان برصدها ويطلب التحقيق بشأنها، كما يتم العمل على مراجعة واثاق المناقصات والممارسات قبل

في تقرير للجنة تنشره «الأخبار» عن تنسيق سياسات ونظم القبول بين مؤسسات التعليم العالي

«التعليمية» تقرر اقتراح الحويلة تشكيل لجنة لتحديد احتياجات البلاد من التخصصات العلمية

و جاء تقرير اللجنة الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه بما يلي: أحال رئيس مجلس الأمة الى اللجنة بتاريخ 2018/6/26 الاقتراح برغبة المشار اليه لدراسته وتقديم تقرير عنه الى المجلس. وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2019/11/10 وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها.

وكان النائب الحويلة تقدم باقتراح برغبة قال في مقدمته: لما كان ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل من المتطلبات



د. محمد الحويلة

الأساسية لخطط ومشاريع التنمية في الدولة، ولما كان اختيار التخصصات العلمية في ضوء الاحتياجات الفعلية للهيئات والقطاعات والإدارات الحكومية وكذلك الأهلية كقبلا بضمان تأهيل الكوادر البشرية على الوجه

المطلوب، ولما كانت العديد من مؤسسات التعليم العالي كوزارة التعليم العالي وجهات الابتعاث التابعة للمؤسسات الفبطية والاقتصادية اضافة الى وزارات الدولة المختلفة قد عملت على توفير فرص التعليم الجامعي لابنائنا الطلبة وموظفي الدولة بمختلف درجاتهم الوظيفية، ولما كانت جودة التعليم والمستوى الأكاديمي للمعاهد والكليات والجامعات التي يتم انفاذ الطلبة إليها لمواصلة تحصيلهم العلمي فيها من ضرورات التعليم المميز وفق المعايير العالمية، ولما كان مبدأ تكافؤ الفرص قدراً بالاحترام والالتزام

بحقا مشروعا لجميع أبناء البلد الواحد، ولما كان وجود مرجعية عليا لتنظيم هذا المشروع التنموي يعد احد مفاتيح نجاحه وتحقيق اهدافه.

ونص الاقتراح الذي قدمه الحويلة على ما يلي: «تشكيل لجنة مركزية عليا على مستوى الدولة لتحديد احتياجات البلاد من مختلف التخصصات العلمية وأعدادها وحاجة سوق العمل لها، وتنسيق سياسات ونظم القبول بين مؤسسات التعليم العالي كوزارة التعليم العالي وجهات الابتعاث المختلفة، وذلك في ظل ازدياد أعداد مخرجات التعليم العام على مستوى الدولة».

يجب محاسبة المسؤولين عن نقشي الظاهرة

الحمد: العمالة السائبة تزيد الوضع الصحي والوقائي تعقيداً

يمكن السيطرة عليهم نظرا لارتفاع أعدادهم وتوزعهم في مناطق كثيرة وغير معروفة، مبينا أن الحكومة تقوم الآن بركات فعل على ما يصدر منهم ولا نستطيع القيام بإجراءات استباقية للسيطرة عليهم!



م. أحمد الحمد

وبين الحمد أن تراخي الحكومة وتغاضيها عن حل هذه المشكلة منذ زمن طويل أدى إلى زيادة جشع تجار الإقامات وتماديهم ليقوموا ب جلب العمالة على شركات وهمية ويقوموا بعد ذلك بالإبلاغ عنهم لإفراغ ملفاتهم بما يمكنهم من جلب أعداد إضافية أخرى مرات ومرات بهدف الكسب المادي الحرام دون رادع أو وازع.

وختم الحمد مطالباً الحكومة بالتحرك السريع والضرع بيد من حديد على كل من تجار الإقامات الذين تعرفهم الحكومة أصلاً وترحيل كل من يتم القبض عليهم من العمالة السائبة فوراً دون رجعة!

قال الناشط السياسي ومرشح مجلس الأمة السابق م.أحمد الحمد إن تداعيات ظاهرة العمالة السائبة التي خلقها تجار الإقامات توسعت بشكل كبير وخطير في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 في الكويت كما في بقية دول العالم، مؤكداً أن هذه العمالة السائبة تشكل خطراً صحياً بالغا على المجتمع الكويتي نظرا لطبيعتها وظروف حياتها وجهلها وعدم تقيدها بالاجراءات الوقائية والاحترازية لمواجهة فيروس كورونا من قبل الحكومة والمجتمع ككل.

وأضاف الحمد أن خطر العمالة السائبة يعتبر خطراً مضاعفاً مرات كثيرة عن غيرهم من الفئات، حيث إنهم لا يخضعون إلى أي قوانين أو ضوابط تلزمهم باتباع الإجراءات اللازمة لأنهم موجودون في أماكنهم بشكل غير قانوني وغير منظم ولا

دليل الأطباء

د.عماد النجادة
استشاري جراحة التجميل والحروق

دكتوراه في جراحة التجميل (بورد الماني) الزمالة الأسترالية لجراحة الوجه والفكين

- عمليات شد الوجه والرقبة والوجه
- تجميل الأنف والظفون والأذن
- علاج البشرة بالليزر والبيوتكس والجاميد الوجه
- تكبير وتصغير ورفع وترميم الصدور شد البطن والتخدي وشفا الدهون
- اصلاح مضاعفات الحروق والجروح وزراعة الشعر
- تشوهات الخلقية الشفة الأرنبية- شق سقف الحلق- تضخم الفكين
- إزالة الشعر والأوعية الدموية بأحدث أجهزة الليزر
- حقن عوامل النمو لزيادة الوجه ونمو الشعر

نحت الجسم أحدث تقنية LPG

الطرية - النافذ الرابع - مغلقت سنن - الدور الثالث - بجانب مركز حواسي

66173955 - 94499065 - 25358776/772 قسم الليزر

لإعلاناتكم في صفحة دليل الأطباء

الاتصال
22272748 - 22272749

لإعلاناتكم في صفحة دليل الأطباء

الاتصال
22272748 - 22272749